

نشرة إخبارية

للمراجعة: السيدة نادين الحسن
المسؤولة عن العلاقات العامة في ديلويت الشرق الأوسط
هاتف: + 961 1 748444
بريد إلكتروني: nelhassan@deloitte.com

ديلويت: صدور مؤشر 2017 للتشريعات المصرفية للإمارات العربية المتحدة

09 مايو 2017 – أصدرت ديلويت مؤشر 2017 للتشريعات المصرفية للإمارات العربية المتحدة الذي حددت فيه الأولويات العشرة الأولى المتعلقة بنتائج تشريعات القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بناءً على عدة لقاءات أجرتها ديلويت مع كبار مدراء المصارف الرئيسية العاملة في الإمارات العربية المتحدة حيث تحدث هؤلاء المدراء عن تأثير التشريعات النازمة على مصارفهم. وقد تناولت ديلويت في هذا التقرير الجديد الذي تصدره للمرة الأولى الفرص والتحديات التي تواجه قطاع الخدمات المصرفية نتيجة التشريعات، كما حددت خمس طرق تستطيع المؤسسات المالية من خلالها الاستفادة من التغيرات النازمة من أجل زيادة كفاءتها ودفع عجلة النمو لديها.

في هذا الإطار، تحدث بافن شاه، الشريك في قسم الخدمات المالية في ديلويت الشرق الأوسط، قائلاً: "لقد أسهمت متطلبات الهيئات النازمة بصورة رئيسية في استعادة المؤسسات المالية لعافيتها على أثر الأزمة المالية العالمية، حيث اضطر العديد من هذه المؤسسات إلى إعادة التفكير بنماذج الأعمال المعتمدة لديها تحت تأثير صدور الكثير من المبادرات والتشريعات التنظيمية، لا سيما على المستوى الدولي، والتي ركزت على مجالات الاستقرار المالي والجريمة المالية على وجه الخصوص؛ بينما استطاعت بعض المؤسسات المالية الأخرى استعادة مركزها المالي القوي وعادت دورها القيادي في الأسواق المالية بفضل استباقها لهذه المتطلبات وتطويع التغيرات التنظيمية لمصلحتها".

وقد خلص مؤشر 2017 للتشريعات المصرفية للإمارات العربية المتحدة إلى ضرورة أن تمارس الهيئات النازمة دورها المتمثل في ضمان إصدار لوائح تنظيمية واضحة، وتحقيق التوازن بين سلامة الأسواق المالية؛ وفي الوقت نفسه، تمكين الشركات والمؤسسات المالية من العمل والنمو. كما أشار التقرير إلى التباين بين توقعات الهيئات النازمة وإدراك المصارف لبعض المخاطر المحددة. وفيما يلي الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير ديلويت:

- مما لا شك فيه أن المصارف العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة على علم جيداً بالتشريعات المالية الدولية، غير أنها تشعر بالقلق لا سيما إزاء تعقيدات هذه التشريعات وبعض التباينات في توقعاتها. فقد أفاد مدراء البنوك التي تناولها التقرير أن التغييرات في العقوبات الدولية وتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 هي من أكثر الأمور تأثيراً على مصارفهم.
- تتخذ المصارف العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة إجراءات استباقية بصورة متزايدة بخصوص الامتثال لتشريعات الجريمة المالية؛ فقد ذكر 83.3% من مدراء المصارف الذين تحدث مع ديلويت أنهم قد استحدثوا وحدات مخصصة للامتثال لهذه التشريعات، وأنهم يركزون جهودهم على التدريب وتحسين المعايير والعمليات وإجراءات العمل لديهم، بالإضافة إلى سعيهم لتصميم نموذج عمل تشغيلي في هذا المجال.
- أفاد 88.9% من مدراء المصارف الذين أجريت لقاءات معهم أن الاقتصاد لديه التأثير الأكبر على الاستقرار المالي في الأسواق. ورغم ذلك، لم يذكر سوى ثلث هؤلاء المدراء أن الهيئات النازمة المسؤولة عنهم قد ناقشت معهم التأثير المحتمل لمصارفهم على الاستقرار المالي لدولتهم أو منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.
- تمثل مخاطر الخسائر المالية مجالاً مهماً يجب أن تركز الهيئات النازمة عليه مستقبلاً. ففي حين ذكر 75% ممن شملهم التقرير أنهم يراقبون مخاطر الخسائر المالية في مصارفهم، فإن 42.9% منهم يعتقدون أن مخاطر الخسائر المالية ليست مفهومة بشكل كافٍ في دول المنطقة.

تشير استنتاجات المؤشر إلى حاجة قطاع الخدمات المالية لبذل المزيد من الجهود الاستباقية والتفكير الاستراتيجي حتى تتمكن من التكيف مع التغيرات التنظيمية التي ستحدث مستقبلاً لا محالة.

وختم شاه كلامه بالقول: "تشهد البيئة التنظيمية ظهور العديد من الفرص المثيرة مثل 'التكنولوجيا المالية' وغيرها من التقنيات التغييرية التي من المتوقع أن تحدث ثورة في قطاع الخدمات المصرفية. أما سرعة ظهور هذه الفرص وحدثها بكفاءة فيتوقف إلى درجة كبيرة على التشريعات التنظيمية التي سيكون من مصلحتنا جميعاً أن تكون ملائمة وجيدة، وهذا لن يتحقق إلا من خلال التعاون الوثيق بين المصارف والهيئات الناظمة."

لمراجعة مؤشر 2017 للتشريعات المصرفية للإمارات العربية المتحدة، يرجى الضغط على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://bit.ly/2q1sCM1>

النهاية

نبذة عن ديلويت

يُستخدَم إسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من أعضاء ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمآن ويتمتع كل من شركاتها الأعضاء بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. للحصول على المزيد من التفاصيل حول الكيان القانوني لمجموعة ديلويت توش توهاماتسو المحدودة وشركاتها الأعضاء، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي:

www.deloitte.com/about

تقدم ديلويت بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية إلى عملاء من القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات الاقتصادية. وبفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء في أكثر من 150 دولة، تقدم ديلويت من خلال مجموعة من المستشارين ذوي الكفاءات المتميزة خدمات عالية الجودة للعملاء وذلك من خلال حلول فاعلة لمواجهة التحديات التي تعترض عملياتهم. تضم ديلويت نحو 200,000 مهنياً، كلهم ملتزمين بأن يكونوا عنواناً للإمتياز.

ما يجمع فريق ديلويت هي ثقافة موحدة ومبادئ مبنية على النزاهة والالتزام بالعمل سوياً مع تنوع خبراتنا وثقافتنا لتقديم خدمات مهنية ذات جودة عالية للعملاء والأسواق أينما وجدوا. كما نحرص على دعم بيئة داخلية من التعلم المستمر والتطور وتنمية الخبرات وتوفير الفرص المهنية المميزة. يؤمن فريق عمل ديلويت بالمسؤولية الاجتماعية للشركة لدعم التنمية المستدامة في المجتمعات التي ينتمون إليها.

نبذة عن ديلويت أند توش (الشرق الأوسط):

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) هي عضو في "ديلويت توش توهاماتسو المحدودة" وهي اول شركة خدمات مهنية اسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة.

وتعتبر ديلويت من الشركات المهنية الرائدة التي تقوم بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية وتضم قرابة ٣٠٠٠ شريك ومدير وموظف يعملون من خلال ٢٦ مكتباً في ١٥ بلداً. وقد حازت ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) منذ عام ٢٠١٠ على المستوى الأول للاستشارات الضريبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حسب تصنيف مجلة "انترناشونال تاكس ريفيو (ITR)" وقد حصلت أيضاً على عدة جوائز في السنوات الأخيرة والتي تضم أفضل رب عمل في الشرق الأوسط , أفضل شركة استشارية, وجائزة التميز في التدريب والتطوير في الشرق الأوسط من هيئة المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز.